# رَدُّ المُعْتَدي
# على سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ ﷺ

د ۰ أكرم رضوان فتح الله علي(*)

**المقدمة :**

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعدُ، فهذا بحث مختصر في الجواب على الشبهات المثارة حول الصحابي الجليل سمرة بن جندب ﷺ، لاسيما التي أثارها الباحث الشيعي محمد جواد خليل(١) في رسالته الرديئة: « **روايات الحميدي .. أربكت البخاري** »(٢)، والتي حَوَتْ طعونًا كثيرة، منها الطعن في سمرة ﷺ، بأسلوب

(*) الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية – الكلية الجامعية بالليث – جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(١) لم أقف على ترجمته بعدَ بحثٍ، ولعله اسمٌ مستعار لأحدهم، وله عدد من الكتب الطاعنة في الصحيحين منها:

-كشف المتواري في صحيح البخاري، (ثلاث مجلدات). المستدرك على كشف المتواري في صحيح البخاري (مجلد ).

-صحيح مسلم، بين القداسة والموضوعية (أربع مجلدات). صحيح مسلم تحت المجهر (مجلد).

(٢) الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤م، ولم يذكر الناشر وحقوق الطبع محفوظة للمؤلف.

يدُلُّ على حقد دفين للصحابة وأئمة أهل السنة، كما يدُلُّ على أنه لم يعرف طرائق النقد الحديثي، ولن أرُدَّ عليه بمثلِ قوله المقذع في أئمة أهل السنة.

وقد جهدتُ – قدرَ الطاقةِ– أن أجعل رَدِّي عليه علميًا موضوعيًا، إضافة إلى تحرير الروايات التي أوردها بعض أهل السنة الموهمة للطعن، ومن خلال هذا البحث سنقفُ على مدى أمانته ودقَّتِه، واعتماده على المرويات الباطلة، اكتفاء بشهرتها، ورضًا بسكوت الأخباريين عنها، مع عدم نظره في كلام العلماء فيما يفيد ظاهره الطعن في العدالة والأمانة، وسنرى في ثنايا هذا البحث عجائب عديدة أتى بها هذا الباحث والله المستعان.

**أهداف البحث: تكمن أهميته وأسباب تناوله في أمور، منها:**

(١) الجواب عما ذكره من الشبهات والنصوص الموهمة حول سمرة بن جندب ﷺ.

(٢) بيان ضآلة المعترض واهتراء حُجَجِه أمام مناهج وبراهين أهل السنة الدامغة.

حدود البحث: يظهر مما سبق أن حدود البحث يتمثل في الشبهات المثارة في الرسالة المسماة فيما يخصُّ سمرة بن جندبﷺ.

الدراسات السابقة: لم أقف على بحث علمي مفرد يرد على شبهات هذا الطاعن وإن كانت بعض الجوانب قد تناولها بعض الباحثين ضمن مصنفاتهم كما سيآتي الإشارة إلى ذلك في ثنايا البحث.

**خطة البحث**

تناولت الموضوع في مقدمة، وفصلين، وخاتمة، ثم ذيَّلت بالفهارس، وتفصيل الخطة كما يلي:

المقدمة، وقد تضمنت: [ أهداف البحث، وأسبابه، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه].

* **الفصل الأول:** ( ترجمة سمرة وموقف العلماء منه )وتحته مبحثان :

**المبحث الأول:** ترجمة مختصرة سمرة بن جندبﷺ.

**المبحث الثاني:**موقف علماء أهل السنة من سمرة بن جندب ﷺ.

* **الفصل الثاني:** ( الجواب على ما أثير حول سمرة بن جندب ﷺ)، وتحته أربعة مباحث.

**المبحث الأول:** حديث ( آخركم موتا في النار ). وتحته مطالب.

**المبحث الثاني:** اتهامه بالكذب على النبي ﷺ.

**المبحث الثالث:** اتهامه باستحلال بيع الخمر، وحديث : ( قاتل الله فلانا ).

**المبحث الرابع:** اتهامه بسفك الدماء البريئة.

**المبحث الخامس** : اتهامه بالتعنت مع النبيﷺ.

**الخاتمة**، وفيها أهم النتائج وخلاصة الجواب على شبهات المعترض.

فهرس المصادر والمراجع

وسلكت المنهج الاستقرائي والنقدي والتحليلي، وسميته:

﴿رد المعتدي على سمرة بن جندب ﴾ﷺ

والله تعالى أسألُه الإعانةَ والتوفيقَ، وأن يبارك في الجهد، وأن يجعل العمل خالصًا لوجهه الكريم، فإلى المقصود واللهُ المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

## الفصل الأول

### المبحث الأول: ترجمة مختصرة لسمرة بن جندب ﷺ

هو سَمُرَةَ[1] بن جندَب – بضم الدال وفتحها– ابن هلال بن حَرِيج بن مُرَّة بن حزن بن عَمْرو بن جابر الفزاري، أبو سَعِيد، ويُقال: أبو عَبْد اللَّهِ، وأَبُو عبد الرحمن، وأبو مُحَمَّد وأبو سُلَيْمان، وأبو سعد. حليفُ الأنصار.

صاحَب النَّبِيّ ﷺ، توفى أبوه وهو صغير، فقَدِمَتْ به أمُّه المدينة، فتزوَّجها أنصاريٌّ، وكان في حجْرِه حتى كَبِرَ.

**قيل:** أجازه النبي ﷺفي المقاتلة يوم أُحُد، وحضَر المشاهد بعدها مع رسول الله ﷺ، وفي عهد عمر كان عاملا لجمع الجزية، وفي عهد معاوية ﷺسكنَ البصرة والكوفة.

وكان زياد بن أبي سفيان يستخلفُه على البصرة إذا سار إلى الكوفةِ، ويستخلفُه على الكوفة إذا سار إلى البصرة، وكان يكون في كل واحدة منهما ستة أشهر، وكان شديدًا على الخوارج، ولهذا تُبغِضهُ الحَرُورِيةُ الخوارجُ ومَنْ قاربَهم في مذهبِهم[2].

---

(١) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٣٤/٦)، (٤٩/٧)، طبقات خليفة ص(٩٧)، التاريخ الكبير (٤ /١٧٦)، الجرح والتعديل (١٥٤/٤)، معجم الصحابة للبغوي (٣/ ٢٠٧)، معرفة الصحابة لابن منده ص (٨١١)، الاستيعاب (٢/ ٦٥٣ –٦٥٥)، أسد الغابة (٣٥٤/٢)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٣٥/١)، تهذيب الكمال (١٣٠/١٢)، سير أعلام النبلاء (١٨٣/٣–١٨٦)، تاريخ الإسلام (٢٩٠/٢)، الكاشف (٤٦٦/١)، الإصابة (١٧٨/٣ – ١٧٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢١٣)، التقريب (٢٦٣٠)، وغيرها، وقد فصّلَ صاحب مرويات سمرة في الكتب التسعة في تحرير بعض المواطن في ترجمته ص(١٣– ٢٦).

(٢) ينظر: التاريخ الأوسط للبخاري (٤٠٣)، معجم الصحابة للبغوي (٣/ ٢٠٧)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢٣٥/١)، تاريخ الإسلام ت بشار (٢/ ٥٠٢).

**وعن حفظه للحديث يقول سمرة:** لقد كنت على عهد رسول الله ﷺغلامًا، فكنت أحفظ عنه، فما يمنعني من القول إلا أنَّ ههنا رجالاً هم أَسَنُّ منى(١).**قلت:** ليسَ مِنَ المكثرين عن النبيِّﷺخلافا لما قاله ابن عبد البر(٢).

**أولاده:** سليمان، وسعد، ونصر، ومحمد، وبشر،ولم يُعَقِّبْ مِنْ ولدِه إلا سليمانُ وسعدٌ.

**روى عن** النبي ﷺ، وعن عمر بن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح، وأبيِّ بن كعب وكعب الأحبار.

روى عنه: **من الصحابة** عمرانُ بنُ حصين (ك)،**ومن التابعين:** الأسقع بْن الأَسلع (س حم) ، وثعلبة بْن عباد (عخ ٤ حم)والحسن البَصْرِيّ (خ ٤حم)، وهو أكثر مَنْ روَى عنه، وحصين بْن أَبي الحر (س حم)، والربيع بْن عَـُميلة (م د ت سي ق حم)، وزيد بْن عقبة الفزاري (د ت س حم ) وابناه: سعد بن سَمُرَة (حم طيا مي)، وسُلَيْمان بْن سَمُرَة (د ق طب)، وسمعان بْن مُشَنَّج (س د حم)، وسوادة بْن حنظلة (م د ت س)، وعامر الشعبي (حم)، وعبد اللَّه بْن بريدة (ع)، وأَبُو قلابة الجرمي (س)، وعبد الرحمن بْن أَبي ليلى (ق)، وعَبْد الرحمن الجرمي (د)، وعلي بْن ربيعة الوالبي(حم ش)، وقدامة بْن وبرة (د س)، ومحمد بْن سيرين (ت حم ش) ، وأَبُو جعفر مُحَمَّد بْن علي بْن الْحُسَيْن (د)، والمهلب بْن أَبي صفرة (حم طيا خز)، وميمون بْن أَبي شبيب (ت س ق) ، وهلال بن يَسَاف(سي ق حم) ، وهياج بْن عِمْران (د حم) ، ويحيى بْن مَالِك المراغي (د)،

---

(١) أخرج هذا اللفظ مسلم في الجنائز باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه (٩٦٦)، ولم يخرج البخاري هذه الجملة، إنما أخرج المرفوع فقط (٣٣٢، ١٣٣١، ١٣٣٢) وهو قوله: « صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا». ومن الخلل نسبة اللفظ للصحيحين كما فعل بعضُهم.

(٢) قال البر في الاستيعاب (٦٥٣/٢): كان من الحفاظ المكثرين عن رسول ﷺ، قلت: ليس كذلك مقارنة بأبي هريرة وأنس وجابر ﷺ، وسيأتي بيان عدد أحاديثه.

ويزيد بْن عَبد الله بْن الشخير (ت س) ، وأَبُو رجاء العطاردي (خ م ت س) وأبو المهلب الجرمي (س) ، وأَبُو نضرة العبدي (م)[١].

ولسمرة نسخة رواها عنها ابنه سليمان، وعنه بنوه، لكن إسنادها متكلَّم فيه، وقد أخرجَ كثيرًا منها الطبراني في المعجم الكبير والبزار في مسنده، قال ابنُ سيرين: في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير[٢].

ولرسالة سمرة رواة آخرون منهم: الحسن البصري وراشد بن سعد الحمصي[٣].

**قلت:** روى له أئمة الكتب الستة، نظرتُ في الصحيحين فوجدتُ له ما له فيهما بدون المكرر(٧) أحاديث، له في صحيح البخاري حديثان منها، وفي مسلم (٧) أحاديث، منها حديثان متفق عليهما، وانفرد مسلمبخمسة.

وله في الكتب الستة (٦٩) حديثا كما في تحفة الأشراف (٣٣/٥٧٨-٦٠٩)، وله في كتاب المسند لأحمد بن حنبل (١٩٨) حديثا،حسب الطبعة المتقنة المحققة بجمعية المكنز (٩/٤٦٣٤ - ٤٦٧٦)[٤].

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/١٣١)، وزدت عليه زيادات في الرواة وفي الرموز فرمزت لأحمد (حم)، وللمستدرك (ك)، والطيالسي (طيا)، وابن أبي شيبة (ش)، والدارمي (مي)، وابن خزيمة (خز)، والبزار (بز).

(٢) المعجم الكبير للطبراني (٣/٢٠٨-٢١٥)، ومسند البزار (٢/١٣٧- كشف الأستار)، وقد أفاض في الكلام على نسخة سمرة الشيخ بكر أبو زيد في رسالته معرفة النسخ والصحف الحديثية ص (١٦١- ١٦٥).

(٣) المصدر السابق صـــ (١٦٣، ١٦٤)، وينظر أيضا تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٩).

(٤) جاء في دراسة مرويات سمرة بن جندب في مسند أحمد (رسالة ماجستير) ص(٢٣): أن أحاديثه في المسند (١٨٣) اعتمادا على النسخة الميمنية القديمة كثيرة السقط والتصحيف، فلينتبه.

**وفاته:** اختلف في سنة وفاته ومكانها فقيل: عام (٥٨) وعليه الأكثرون، وقيل: (٥٩)أو أول (٦٠)، بعد وفاة أَبِي هُرَيْرَةَ وقد مات أَبُو هُرَيْرَةَ سنة (٥٨)، بالكوفة، وقيل: بالبصرة، على خلاف في سبب وفاته سيأتي بيانه.

**المبحث الثاني : موقف علماء أهل السنة من سمرة بن جندب**

كان سمرة ﷺ مرضيا عند أهل السنة عند معاصريه ومَنْ تلاهم: أبيٍّ بن كعب وعمران بن حصين وعبد الله بن عباس، ومحمد بن سيرين والحسن البصري وغيرهم، وحكى جماهير أهل العلم صُحْبتَه للنبي ﷺ دون طَعْنٍ فيه.

قال الحسن البصري: تذاكر سَمُرَةُ، وعِمْرانُ بْن حصين فذكر سَمُرَة أنه حفظ عَنْ رَسُول اللَّهِ ﷺسكتتين: سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءة **(ولا الضالين)** ، فأنكر ذلك عليه عِمْران بْن حصين، فكتبوا في ذلك إلى المدينة إلى أبي بْن كعب. فكان جوابُ أبيٍّ: **أن سَمُرَة قد حَفِظَ**[١]، وفي رواية: **قد صدق سمرة.**

وقال مطرف بن عبد الله الشخير: قيل لعمران بن حصين: هَلَكَ سَمْرُةُ، فقال: **ما يَذُبُّ اللهُ به عن الإسلام أعظمُ**[٢]. وفي لفظ: فقال عمران: **كلَّا ما ذَبَّ به عن الإسلام أفضلُ**[٣].

وعن محمد بن سيرين: أنَّ ابنَ عباس لما أمرَ بزكاة الفطر، أنكَرَ الناسُ ذلك عليه، فأرسل إلى سَمُرَة فقال: أما عَلِمْتَ أنَّ النبيَّﷺأمر بها؟ قال: بلى، قال: فما منعك أن تعلِّم أهلَ البلد[٤].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٠٣٩٨)، وأبو داود (٧٧٩)، والترمذي (٢٥١)، والدرامي (١٢٧٩) وغيرهما. قال الترمذي: حديث حسن.

(٢) أخرجه أحمد في «العلل» (٥٠٧١)، بإسناد صحيح.

(٣) أخرجه أحمد في «العلل» (٥٠٧٢ و٥٢٣٤)، والبخاري في التاريخ الأوسط (٤٠٧).

(٤) أخرجه البيهقي في المدخل (٤٤٦) بإسناد صحيح، وينظر تحقيق منيف الرتبة للعلائي ص(٩٢).

قال البيهقي: فابنُ عباسٍ عاتبَه على تركِ إعلامِ أهلِ البلد أمرَ النبيِّ ﷺ بزكاة الفطر، ولولا أنه كان يعتقد في روايته قبولَها وقيامَ الحجَّةِ بها، لما عاتبَه على تركها، والله أعلم.

قال العلائي: فلو لم يكن سمرة عند ابن عباس بالمحل الأعلى، لما سأله واستشهد به.

وقال محمد بن سيرين: **كان سمرة مأمونًا، عظيمَ الأمانةِ، يحبُّ الإسلام وأهلَه**[١]. وفي لفظ: **كان سمرة، ما علمت عظيم الأمانة، صدوق الحديث**. وقال أيضًا: **كان سَمُرَةُ لا يُتَّهَمُ في الحديث**[٢].

وحكى جماهير أهل العلم صُحْبَتَه للنبي ﷺ، يترضون عنه دون طَعْنٍ فيه، منهم: ابن سعد، والبخاري وابن أبي حاتم، والبغوي وأبو نعيم الأصبهاني، وابن حزم وابن منجويه، وابن عبد البر والبيهقي، وابن الأثير، والنووي والمزي، والعلائي والذهبي، وابن ناصر الدين وابن حجر، والسخاوي وغيرهم مما ذُكِرَ في مصادرِ ترجمتِه، وقد ذكرتُها في أوَّلِ ترجمتِه.

قال البيهقي في المدخل إلى علم السنن (٢١٥/١) عقب الكلام على دفع التهمة عن سمرة ﷺ: كلُّ من رَوَى عن النبيﷺممن صحبه أو لقيه؛ فهو ثقة لم يتهمه أحد مِنْ سَلَفِ هذه الأمة ممنيُحسِن علمَ الرواية، في الرواية.

وأختم بكلام ماتع للإمام أبي محمد ابن حزم الأندلسي: وقد ذكر سمرة في المقلين من الفتوى[٣]، وذكر معرفة بعض الصحابة ببعض المسائل يجهلُها

(١) أخرجه أحمد في العلل (٢٦٢٠ و٥٨٤٩)، والبغوي في معجمه (٣/ ٢٠٧)، والبيهقي في الدلائل (٤٦٠/٦). بإسناد حسن.

(٢) أخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (١٦٨/١)، بإسناد صحيح.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٨٤/٢ ، ١٢٧)، (٩٤/٥)، وقد اقتبست من كلامه ما يخصُّ سمرة ﷺ، نقلتُه بنصه.

بعضُهُم – ضِمْنَ أحدِ أسبابِ الاختلافِ بينَ العلماءِ قال: وكان النهيُ عن بيعِ الخمرِ عندَ عمرَ، وجَهِلَه سَمُرَةُ.

وقال في موضع آخر –متحدثا عن عدالة الصحابة والجواب عما أثير حول بعضهم ومنهم سمرة ﷺ – فقال:

وأما قُدامةُ بنُ مظعون **وسمرة بن جندب** والمغيرة بن شعبة وأبو بكرة رضوان الله عليهم فأفاضل أئمة عدول ... وأما سَمُرة بن جندب فأُحُدِيٌّ وشَهِدَ المشاهِدَ بعدَ أُحُدٍ وهَلُمَّ جَرًّا، والأمر فيه كالأمر في المغيرة بن شعبة [ كان من أهل بيعة الرضوان وقد أخبر عليه السلام ألا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة] ... وكل ما احتُمِلَ ولم يكُن ظاهرُه يقينًا فغيرُ منقولٍ عن متيقَّنِ حالِه بالأمسِ، فَهُما على ما ثَبَتَ مِنْ عدالتهما ولا يسقُطُ اليقينُ بالشَّكِ، وهذا هو استصحابُ الحالِ الذي أباه خصومُنا... وأما سَمُرةُ فمتأَوِّلٌ أيضا، والمتأولُ مأجورٌ وإن كان مخطئًا ... وكلُّ مَنْ ذكرْنا مِنْ مُصيبٍ أو مخطئٍ فمأجورٌ على اجتهادِه إما أجرين، وإما أجرًا، وكلُّ ذلك غيرُ مُسْقِطٍ عدالتَهم.

* *

# الفصل الثاني

## الجواب على ما أثير حول سمرة بن جندب ﷺ

### المبحث الأول: حديث (آخركم موتا في النار)

#### المطلب الأول : تخريج هذا الحديث والحكم عليه

**حديث (آخركم موتا في النار)** ورد موصولا من حديث أبي هريرة ﷺ وأبي محذورة ﷺ، وعن عبد الله بن طاوس مرسلا، وفيما يلي تخريج حديثهم، وبيان الحكم على كل منها:

**أما حديث أبي هريرة**ﷺ: فرواه عنه جماعة منهم ( أبو عمارة حُجْرٌ الجمَّال، وأبو أمين، وأبو نضرة المنذرُ بنُ مالك العوفيُّ ، وأنسُ بنُ حكيم ).

**أما حديث أبي عمارة حجر الحمال:** فرواه شريك بن عبد الله النخعي واختلف عنه:

**فرواه إسماعيل بن موسى الفزاري:** عن شريك عن عبيد الله بن سعد قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ سُوقِنَا مِنَ الْجَمَّالِينَ، يُقَالُ لَهُ: حُجْرٌ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺوَلِحُذَيْفَةَ وَسَمُرَةَ: « **آخِرُكُمْ مَوْتًا فِي النَّارِ** ».

أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (٤٠٥) واللفظ له، قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى به.

وسأل ابن أبي حاتم في علله(١٠٣٧) أباه عن هذا الحديث بعد أن ذكره بإسناده فأجاب: لَيْسَ فِيهِ حُذَيفة.

وتوبع الفزاري عليه، تابعه **القاسم بن يزيد** لكن لم يذكر حذيفة، رواه عن شريك، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ حُجْرٍ أَبِي عُمَارَةَ، قَالَ: جَلَبْتُ غَنَمًا إِلَى الْمَدِينَةَ فَجِئْتُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَسَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: مَا فَعَلَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ؟ قُلْتُ: حَيٌّ، قَالَ: مَا عَلَى الأَرْضِ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ حَيَاةً مِنْهُ، قُلْتُ: لِمَ ذَاكَ؟ قَالَ: لأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺقَالَ لِي وَلَهُ وَلآخَرَ: «**آخِرُكُمْ مَوْتًا فِي النَّارِ**».

أخرجه الدولابي في الأسماء والكنى (١٣٠٦) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، وَعَلِيٌّ ابنا حرب، قَالا: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ به.

وخالفهما **مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الأَصْبَهَانِيِّ**؛ فرواه عن شريك لكن خالف في إسناده فجعله عن أبي محذورة ﷺ .

أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار(٥٧٨٠) قال: حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الأَصْبَهَانِيِّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَعدٍ[١]، عَنْ رَجُلٍ، يُقَالُ لَهُ: حُجْرٌ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ عَلَى أَبِي مَحْذُورَةَ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ قَالَ: مَا فَعَلَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ؟ قُلْتُ: هُوَ حَيٌّ، قَالَ: مَا عَلَى الأَرْضِ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ أَطْوَلَ حَيَاةً مِنْهُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺقَالَ لِي وَلَهُ: " **آخِرُكُمْ مَوْتًا فِي النَّارِ** ".وَحَدَّثَنَا مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ: قَالَ لِي وَلِحُذَيْفَةَ وَلَهُ: " آخِرُكُمْ مَوْتًا فِي النَّارِ ".

**قلت**: الأثبت عن شريك فيما يظهر -**والله أعلم**- قولُ ابنِ الأصبهاني، فهو أثبت وأتقن، قال أبو حاتم: كان حافظا يحدِّثُ مِنْ حفظه، ولا يقبل التلقين، ولا يقرأ من كتب الناس، ولم أرَ بالكوفة أتقن حفظا منه[٢]. وأما القاسم بن يزيد فمجهول الحال لم أقف على ترجمته، وإسماعيل الفزاري فصدوق يخطئ كما قال ابن حجر[٣].

وهذا الحديث فيه **عبيد الله بن سعد: (مجهول الحال)** ذكره البخاري في التاريخ الكبير (١٢٣٣) وسكت عنه، قال: عبيد الله بْن سعد عَنْ يسار بْن نمير، روى عنه شريك. وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٥٠٨) ولم يزد عن قول البخاري شيئا، وذكره ابن حبان في الثقات (٩٣٩٦)، مجردا عن

(١) تصحَّفَ في مشكل الآثار إلى (سعيد).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٦٥) (١٢٩٩١).
(٣) تقريب التهذيب (٤٩٢).

التوثيق، واعتمد ابنُ قُطْلُوبُغا ذلك فوضَعه في كتابه الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧٤٣١). وفَرْقٌ بين مَنْ يوثِّقُه ابنُ حبان في الثقات، وبين مَنْ يذكره مجردا عن ذلك.

وفيه أيضا **حُجْرٌ أبو عمارة:** مجهول، لم أجد للنقاد فيه كلاما. وفيه شريك النخعي، مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب[١]، ولم أجد مَنْ تابعَه على هذا الحديث عن عبيد الله بن سعد.

**قلت:** هذا الإسناد مسلسل بالضعف لا يصلح للتقوية، ففيه مجهولان، وسيء الحفظ.

**وأما حديث أبي أمين:** فرواه أبو هلال الراسبي عن أبي الوازع جابر بن عمرو عنه عن أبي هريرة ﷺ.

أخرجه حديثه أحمد (١٠٩١٨)، والدولابي في الأسماء والكنى (٦٣١)، واللفظ له، وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في بغية الباحث (٩٥٠)، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٥٠٨٨) عن أبي هلال به، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَسَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو نطلب النَّبيَّ ﷺفَقِيلَ لَنَا: تَوَلَّى نَحْوَ مَسْجِدِ التَّقْوَى فَجَلَسْنَا فَلَمَّا طَلَعَ قُمْنَا وَيَدُهُ الْيُمْنَى عَلَى كَاهِلِ أَبِي بَكْرٍ، وَيَدُهُ الْيُسْرَى عَلَى كَاهِلِ عُمَرَ قَالَ: فَلَمَّا دَنَوْنَا قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَنْ هَؤُلاءِ ؟ قَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ وَسَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو فَقَالَ: « **أَمَا إِنَّ آخِرَهُمْ مَوْتًا فِي النَّارِ**».

**قلت:** هذا إسناد ضعيف جدا، فيه أبو أُمَيْن- بالتصغير- مجهول لا يعرف[٢]. وأما أبو الوازع الراسبي فمختلف فيه، ولم أجد مَن تابعَه

---

(١) تهذيب الكمال (١٢ / ٤٦٢).

(٢) قال خليل العربي في الفرائد على مجمع الزوائد (٦٥٨): ترجم له البخاري في "الكنى" ص (٧)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٣٥)، وقال ابن معين -رواية=

عليه[1]، وأبو هلال الراسبي محمد بن سليم مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وله مناكير[2]، و لم أجد مَنْ تابعه على هذا الحديث. ولعل الاضطرابَ في هذا المتن مِنْ أحَدِ هؤلاء الضعفاء.

**تنبيه:** عند أحمد والطحاوي فقال: ( عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ )، بدل ابن عَمْرو. ولم يذكر أحمد اللفظ المرفوع.

**تنبيه آخر:** عند الدولابي ( أبو هلال، عن جابر [ أبي حابس، عن ] أبي الوازع ) بزيادة ما بين المعكوفين، ويترجح عندي أنها زيادة مقحمة فأبو هلال يروي عن جابر أبي الوازع، وجاءت على الصواب عند الباقين.

**وأما حديث أبي نضرة المنذر بن مالك العوفي:** فأخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (٤٠٦) تعليقا، ووصله الطحاوي في مشكل الآثار(٥٧٧٦)، والبيهقي في دلائل النبوة (٤٥٨/٦) واللفظ له، من طرق عن معاذ بن معاذ عن شعبة، عن أبي مسلمة، عن أبي نضرة، عن أبي هريرة ﷺ: أَنّ النَّبِيَّ ﷺقَالَ لِعَشَرَةٍ فِي بَيْتٍ مِنْ أَصْحَابِهِ: «آخِرُكُمْ مَوْتًا فِي النَّارِ»، فِيهِمْ: سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ، قَالَ أَبُو نَضْرَةَ: فَكَانَ سَمُرَةُ آخِرُهُمْ مَوْتًا.

قال البيهقي: رواته ثِقَاتٌ، إلا أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ الْعَبْدِيَّ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَمَاعٌ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

=الدوري عنه (٢/ ٦٩٣)-: لم أسمع بأبي أمين إلا في حديث أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو: "آخركم موتاً". وترجم له الحافظ في "اللسان" (٨٧٥٣)، و"التعجيل" (٢/ ٤٠٧ - ٤٠٨).

تنبيه: جعل الحافظ ابن حجر أبا أمين صاحب أبي هريرة، هو نفسه أبا أمين كثير بن الحارث، الراوي عن القاسم بن عبد الرحمن. وقد قطع بذلك في "التعجيل"، وتردد في "اللسان"، وهما اثنان بلا شك. أهـ .

(١) تهذيب الكمال (٤٥٦/٤).

(٢) تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٨٢)، والتقريب (٥٩٢٣).

قال الذهبي: غريبٌ جدًّا، ولم يصحُ لأبي نضرة سماعٌ من أبي هريرة[1].

**قلت:** هذا إسناد رجاله ثقات، وأبو مسلم هو سعيد بن يزيد بن مسلمة البصري ثقة، إلا أنه منقطع، فإن أبا نضرة وإن كان ثقة إلا أنه لم يسمع من أبي هريرة ﷺ كما نصَّ على ذلك البيهقي وأيده الذهبي.

ومع ذلك وجدتُ العلائيَّ قد أطلق سماع أبي نضرة من أبي هريرة وليس مجرد رواية كما قال المزي[2]، فنظرتُ في مرويات أبي نضرة عن أبي هريرة ﷺ، فلم أجد منها إلا حديثا واحدا في الكتب الستة كما في تحفة الأشراف (٢٣١/١٠) في سنن ابن ماجه، وحديثا آخر في إتحاف المهرة لابن حجر (٦١٥/١٥) في صحيح ابن حبان، وليس في أحدها تصريح بالسماع، ومما يرجِّحُ كِفّةَ عَدَمِ سماعه مِنْ أبي هريرة ﷺ -معَ عدمِ تصريحِه ولو مرةً واحدةً بالسماع-، أني وجدتُ أبا نضرة يروِي خمسة أحاديث عن أبي هريرة بواسطة رجلٍ من طُفَاوة لا يُعْرَفُ، وأحيانا يقول: (عن الطُّفَاويِّ)، وأحيانا يقول: (عن الطُّفَاويِّعن أبيه عن أبي هريرة ﷺ).

وفي بعض الأحاديث يسوق الإسناد عن الطُّفَاويِّعن أبي هريرة، ويسوق نفس الإسناد عن أبي هريرة دون واسطة بالعنعنة، فلا أدري أهذا من أبي نضرة أم ممن روَى عنه. فالله أعلم بالصواب.

**وأما حديث أنس بن حكيم:** فأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٤٥٨/٦) أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ الضَّبِّيِّ، قَالَ: كُنْتُ

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨٤/٣).

(٢) تهذيب الكمال (٥٠٨/٢٨) ، وجامع التحصيل (٨٠٠). قال المزي: روى عن ... أبي هُرَيْرة، وعن الطفاوي عَن أَبِي هُرَيْرة.

أَمْرٌ بِالْمَدِينَةِ فَأَلْقَى أَبَا هُرَيْرَةَ فَلا يَبْدَأُ بِشَيْءٍ يَسْأَلُنِي حَتَّى يَسْأَلَنِي عَنْ سَمُرَةَ، فَإِذَا أَخْبَرْتُهُ بِحَيَاتِهِ وَصِحَّتِهِ فَرِحَ، فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا عَشَرَةً فِي بَيْتٍ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺقَامَ فِينَا فَنَظَرَ فِي وجُوهِنَا وَأَخَذَ بِعِضَادَتَيِ الْبَابِ، ثُمَّ قَالَ: «**آخِرُكُمْ مَوْتًا فِي النَّارِ**»، فَقَدْ مَاتَ مِنَّا ثَمَانِيَةٌ، وَلَمْ يَبْقَ غَيْرِي وَغَيْرُهُ؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكُونَ ذُقْتُ الْمَوْتَ.

**قلت:** هذا إسناد ضعيف، فيه أنس بن حكيم(١)، مجهول الحال، ذكره ابن المديني في المجهولين الذين روى عنهم الحسن البصري، وتبعه ابن القطان الفاسي، وذكره ابن حبان في الثقات مجردا عن التوثيق، ولا يعتبر ذكره المجرد توثيقا، ولعله من أجل ذلك؛ قال فيه ابن حجر: مستور. وتعقَّبَه صاحبا التحريرِ فقالا: بل مجهول، لم يوثقْه سوى ابنِ حبان، وحكم بجهالته عليُّ بن المَدِيني وابن القطان والمِزي، وكذا فيه إسماعيلُ بنُ حكيم فيه جهالة(٢).

**وأما حديث أبي محذورة:** فقد رواه علي بن زيد بن جدعان عن أوس بن خالد، واختلف عنه:

فرواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أوس أنه كان يلقى أبا محذورة وسمرة ﭬ.

أخرجه الحسن بن موسى الأشيب في جزئه (٣١)، واللفظ له، وابن أبي شيبة في مسنده (٨٢٧)، والبخاري في التاريخ الأوسط (٤٠٤)، والطحاوي في

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٨٨)، والثقات (٤/٥٠)، وبيان الوهم (٤/ ١٣٥)، التقريب (٥٦٢)، تحرير التقريب (١/١٥٢).

(٢) ترجم له في التاريخ الكبير (١/١٤١)، وفي الجرح والتعديل (٢/١٦٥)، ولم يذكرا فيه فيه جرحا أو تعديلا، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٥/٣٢): فيه جهالة. وقال أيضا (٢/٥٠٢): وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ بِجَرْحٍ.قلت: مثلُه لا يحتجُّ به إذا تفرَّد.

مشكل الآثار (٥٧٧٩)، والطبراني في المعجم الكبير[١] (٦٧٤٨)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (٤٩٧)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/٤٥٩)، من طرق عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أوس به قَالَ: كُنْتُ إِذَا قَدِمْتُ عَلَى أَبِي مَحْذُورَةَ سَأَلَنِي عَنْ سَمُرَةَ، وَإِذَا، قَدِمْتُ عَلَى سَمُرَةَ سَأَلَنِي عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ، فَقُلْتُ لِأَبِي مَحْذُورَةَ: مَا شَأْنُكَ إِذَا قَدِمْتُ عَلَيْكَ سَأَلْتَنِي عَنْ سَمُرَةَ وَإِذَا قَدِمْتُ عَلَى سَمُرَةَ سَأَلَنِي عَنْكَ؟ " فَقَالَ: " كُنْتُ أَنَا وَسَمُرَةُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ فِي بَيْتٍ، فَجَاءَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخَذَ بِعِضَادَتَي الْبَابِ فَقَالَ: «**آخِرُكُمْ مَوْتًا فِي النَّارِ**»، فَمَاتَ أَبُو هُرَيْرَةَ، ثُمَّ مَاتَ أَبُو مَحْذُورَةَ، ثُمَّ مَاتَ سَمُرَةُ[٢].

وخولف حماد، خالفه يونس بن عبيد فرواه عن علي عن أوس أنه كان يلقى أبا هريرة ﷺ.

أخرجه أبو بكر البزاز في الأول من حديثه (١٨٥)، واللفظ له، والطبراني في الأوسط (٦٢٠٥)، من طريق يونس بن عبيد، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أوس بن خالد، قال: كنت أقدم المدينة فألقى أبا هريرة، فقال: يا أبا خالد ما فعل فلان؟ رجل قد سماه، فقال: ما أكثر ما تسألني عنه، فقال: إن رسول الله ﷺأتى علينا ونحن نفر جلوس فقال: «**آخر هؤلاء موتا في النار**» فماتوا كلهم غيري وغير أبي محذورة وفلان، ثم قال: اللهم لا أبلغ الستين، قيل له: ولم؟، قال: عند الستين يضيع الحكم واستخفافا بالدم وإمارة الصبيان والسفهاء وكثرة الشرط، وقطيعة الرحم، وقوم يتخذون الأمانة مغنما والزكاة مغرما.قال: فمات أبو هريرة لثمان وخمسين ولم يبلغ الستين، وكان آخرهم موتا ذلك الرجل.

---

(١) قال الهيثمي في المجمع (٨/٢٩٠): أَوْسُ بْنُ خَالِدٍ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَفِيهِمَا كَلَامٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

(٢) تنبيه: لم يذكر البخاريُّ النصَّ المرفوعَ، وعند الطبرانيِّ أُبهِمَ اسمُ سَمُرةِ في سائر الحديث.

ولفظ الطبراني: عَنْ أَبِي أُوَيْسٍ[1]، قَالَ: كُنْتُ تَاجِرًا بِالْمَدِينَةِ، قُلْتُ: أَقْدُمُ، فَإِذَا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ لَقِيَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ فَسَأَلَنِي عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، وَإِذَا قَدِمْتُ الْبَصْرَةَ سَأَلَنِي سَمُرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: كُنَّا سَبْعَةً فِي بَيْتٍ رَسُولُ اللَّهِﷺفَقَالَ: " آخِرُكُمْ مَوْتًا فِي النَّارِ ".فَلَمْ يَبْقَ إِلا أَنَا وَسَمُرَةَ.

قال: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ إِلا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّا، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ.

**قلت:** الحديثُ مدارُه على عليِّ بن زيد بن جدعان، وهو ضعيفٌ ضعفَه عامة النقاد، عنده مناكير، وقد تفرَّد به عن أوس بن أبي أوس خالد، وهو مجهول[2]، ولم يرو عنه إلا ابنُ جدعان، وابنُ جدعان لا يُحتَمَلُ تفرُّدُه.

قال البخاري في ترجمة أوس: عامة ما يرويه عن سمرة مرسلٌ في إسناده كلام، لأن أوسًا لا يروي عنه إلا علي بن زيد، وعليٌّ فيه بعض النظر[3].

قال ابن القَطَّان: "له عن أبي هُريرَة -رَضِيَ الله عَنْهُ- ثلاثةُ أحاديث مُنكَرَةٌ، وليس له كبيرُ شيءٍ.

**فإن قيل:** قد أخرجه له مسلم في الصحيح ألا يكفيه توثيقا ؟ **قلتُ:** إن مسلما لم يحتج به على الإطلاق، إنما أخرج له حديثا واحدا متابعة ح (١٧٨٩)، ومثلُه لا يعتمدُ على ما يتفرَّدُ به كحديثِه هنا عن أوسِ بن خالد.

---

(١) لعلها كنية لأوس بن خالد، ولم أجد مَنْ نصَّ عليها، وتصحَّف في مجمع الزوائد (٨/٢٩٠) إلى (أبي يونس). قال الهيثمي: فِيهِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ وَقَدْ وُثِّقَ وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

(٢) ديوان الضعفاء (٤٩٨)، وميزان الاعتدال (١/٢٧٧)، والتقريب (٥٧٤).قال الحويني – كما في نثل النبال بمعجم الرجال (١/٢٧٤): فرَّق الذَّهبِيُّ في الميزان بينه وبين أوس بن أبي أوسٍ، فقال: لا يُعرَف، وهما واحدٌ.

(٣) نقله الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٢٦٥)، عن البخاري في الضعفاء، ولم أقف عليه في المطبوع من كتاب الضعفاء.

**وأما حديث ابن طاووس مرسلا:** فقد أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٤٥٩/٦): أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيهُ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قال: سمعت ابن طاووس وَغَيْرَهُ يَقُولُونَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺلِأَبِي هُرَيْرَةَ وَلِسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ وَلِرَجُلٍ آخَرَ: « **آخِرُكُمْ مَوْتًا فِي النَّارِ** »، فَمَاتَ الرَّجُلُ قَبْلَهُمْ، وَبَقِيَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَغِيظَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَاتَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ يَعْنِي فَإِذَا سَمِعَهُ غُشِيَ عَلَيْهِ، وَصَعِقَ، وَمَاتَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَبْلَ سَمُرَةَ، فَقَتَلَ سَمُرَةُ بَشَرًا كثيرا.

**قال البيهقي:** هَذَا مُرْسَلٌ وَهُوَ يُؤَكِّدُ مَا قَبْلَهُ.

**قال ابن كثير:** وَقَدْ ضَعَّفَ الْبَيْهَقِيُّ عَامَّةَ هذه الروايات لِانْقِطَاعِ بَعْضِهَا وَإِرْسَالِهِ.

**قلت:** هذا إسناد رواته أئمة ثقات، وابن طاووس هو عبد الله بن طاووس بن كيسان اليماني، وروايته عن النبي ﷺ معضلة، لأنه من أتباع التابعين، فإرساله أشد ضعفا من إرسال التابعين، لاحتمال وجود واسطتين أو أكثر بينه وبين النبي ﷺ، ومثل هذا لا يمكن التقوية به، وإن صَحَّ إسناده إلى مَن أرسله.

ولا يُسلَّم لقول البيهقي: (وَهُوَ يُؤَكِّدُ مَا قَبْلَهُ)، فالضعفُ الشديد في الروايات الأخرى، واضطرابُ المتون فيها، لا يطمئنُّ القلبُ إلى تقويتها بهذه الروايةِ المعضَلَةِ، والله أعلم بالصواب.

الحكم العام على الحديث: هذا الحديث جميعُ أسانيده واهية،تتّسِمُ باضطرابِ المتونِ، ومثلُ هذا لا يجبُر بعضُه بعضًا، لاسيما وكلُّ إسنادٍ منها مسلسلٌ بالعلل، ما بين مجاهيلَ وسيِّئي الحفظِ، وأعلاها حديثُ أبي نضرةَ عن أبي هريرة، وهو منقطعٌ كما سبقَ بيانه.

**المطلب الثاني : الاختلاف في سبب موته**

**أولا** : ( موته في النار ) : رُوِيَ ذلك في خَبَرين.

الخبر الأول: أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٦/٤٦٠): وَبَلَغَنِي عَنْ هِلَالِ بْنِ الْعَلَاءِ الرَّقِّيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَهُمْ، عَنْ رَجُلٍ قَدْ سَمَّاهُ: «**أَنَّ سَمُرَةَ اسْتَجْمَرَ، فَغَفَلَ عَنْهُ أَهْلُهُ حَتَّى أَخَذَتْهُ النَّارُ**».

**قلت**: هذا إسناد واهٍ، فهو بلاغ لم يذْكُر البيهقي الواسطة بينهوبين هلال الرقي، وعبد الله بن معاوية لم أقف عليه في شيوخ الرقي، ثم إن شيخَه في الحديث مبهمٌ لا يُدْرَى مَنْ هو، ولذا شَكَّكَ الذهبي في صحتِه.

قال الذهبي: فهذا **إنْ صحَّ**، فهو مراد النبي ﷺ يعني: نار الدنيا.

الخبر الثاني: أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (١٤/٤٨٩)، واللفظ له، والخطابي في غريب الحديث (٢/٥٤٢، ٥٤٣)، من طرق عن دَاوُدَ بْنِ الْمُحَبَّرِ الْبَكْرَاوِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ الزِّيَادِيِّ، قَالَ: قُلْنَا لِمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَخْبِرْنَا عَنْ سَمُرَةَ، وَمَا الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِهِ، وَمَا قِيلَ فِيهِ؟ فَقَالَ: إِنَّ سَمُرَةَ كَانَ " أَصَابَهُ كُزَازٌ شَدِيدٌ، فَكَانَ لا يَكَادُ يَدْفَأُ، فَأُتِيَ بِقِدْرٍ عَظِيمَةٍ، فَمُلِئَتْ مَاءً، وَأُوقِدَ تَحْتَهَا، وَاتَّخَذَ هُوَ فَوْقَهَا مَجْلِسًا، فَكَانَ يَصْعَدُ إِلَيْهِ فَيَجِدُ حَرَارَتَهَا فَتُدْفِئُهُ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ خُسِفَ بِهِ، [ فَنُظِرَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ ذَاكَ ]. كذا عند الطحاوي ولعل صوابه كما عند الخطابي ولفظه: (فَنَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ).

قال الطحاوي: هَذَا الْحَدِيثُ فَمُسْتَفِيضٌ فِي أَيْدِي النَّاسِ فِي سَمُرَةَ.

**قلت**: مدار هذا الخبر على داود بن المحبر، وقد ذهب الجمهورُ إلى تضعيفِه(١)، وكذَّبَه بعضُهم، فإن قيل: وثقه ابن معين: فجوابه أنه اختلف قول

(١) منهم أحمد بن حنبل وابن المديني والجوزجاني والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان والأزدي والدارقطني وابن عدي والحاكم والعقيلي والخطيب، ينظر: تهذيب الكمال (٨/٤٤٣)، ونثل النبال بمعجم الرجال (١/٥٧١).

ابن معين فيه، فقد ضعفه أيضا، وكلامه الموافق لجمهور النقاد، أولى من كلامه المخالف لهم[١]، ولو ترجّح عنه توثيقُه؛ لقدَّمنا تضعيفَ جمهورِ النقَّاد.

إذا علمنا ذلك فهل يصلح أن نعتمد على هذا الخبر وإن انتشر بين الناس عن طريقه، وأصبح مستفيضا كما حكاه الطحاوي، ومثله قول أبي بكر بن أبي شيبة: زَعَمُوا أَنَّهُ وَقَعَ فِي كَانُونٍ. وقال البخاريُّ: وقع في النار فمات. وقال الهيثمي: سَقَطَ سَمُرَةُ فِي قِدْرٍ مُسَخَّنٍ بِالنَّارِ فَمَاتَ فِيهَا[٢].

**قلت:** هذا كلام مرسل منهم، وما وجدتُه مسندًا إلا بهذا الإسناد الواهي. ومما سبَقَ يُعْلَمُ أنَّ أخبارَ موتِه في النارِ لم يثبُتْ منها شيء أيضًا، والله أعلم.

ثانيا ( موته من شدة البرد ): أخرج ابن سعد في الطبقات (٥٦٦٥)، واللفظ له، والبغوي في معجم الصحابة (٣/٢٠٩) من طرق عن جرير بن حازم قال: سمعت أبا يزيد المدني قال: لَمَّا مَرِضَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَصَابَهُ بَرْدٌ شَدِيدٌ، فَأُوقِدَتْ لَهُ نَارٌ، فَجَعَلَ كَانُونًا[٣] بَيْنَ يَدَيْهِ، وَكَانُونًا خَلْفَهُ، وَكَانُونًا عَنْ يَمِينِهِ، وَكَانُونًا عَنْ يَسَارِهِ. قَالَ: فَجَعَلَ لَا يَنْتَفِعُ بِذَلِكَ، وَيَقُولُ: كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا فِي جَوْفِي. فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى مَاتَ.

**قلت:** رواته ثقات، وأبو يزيد المدني لا يعرف اسمُه، وقد وثَّقَه يحيى بنُ معين، وتبعه الذهبيُّ[٤]، وقال:إن صحَّ هَذَا فيكون -إن شاء اللَّه- قوله ﷺ « آخركم موتًا في النار» متعلقًا بموته في النار، لَا بذاته[٥].

وهذا الخبر أولى من الأول، لسلامتِه من العلل، ولا يلزمُ منه أنه وَقع في الموقد بالنار، ولو حصل ذلك له لما كان أمارةً على عقوبته، بل قد يكونُ تكفيرًا

(١) وينظر للرد على من وثقه جنة المرتاب صـــ(٦٢-٦٩).
(٢) مسند ابن أبي شيبة (٢/ ٣٢٩)، والتاريخ الأوسط (٤٠٦)، بغية الباحث (٩٥٠).
(٣) الكانون : الموقد. ينظر مختار الصحاح (٢٧٤) مادة ك ن ن.
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩ /٤٥٨)، والكاشف (٦٩٠٢).
(٥) تاريخ الإسلام ت بشار (٢/ ٥٠٣).

لسيئاته أو رِفْعة لدرجاته ﷺ، وهذا أظهر الأقوال التي يحتملها اللفظ المروي والله أعلم.

**المطلب الثالث : في بيان معناه على فرض ثبوته**

**قال الطحاوي بعد إيراده للحديث بأسانيده**(١): تَأَمَّلْنَا هَذِهِ الآثَارَ لِطَلَبِ الْوُقُوفِ عَلَى الْمُرَادِ بِهَا، فَوَجَدْنَا قَوْلَهُ ﷺمَا قَدْ ذُكِرَ عَنْهُ فِيهَا لِمَنْ قَالَ لَهُ مِمَّا قَدْ ذُكِرَ فِيهَا مُحْتَمِلا:

**أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالنَّارِ الَّتِي ذَكَرَهَا نَارَ الدُّنْيَا**، فَيَكُونَ ذَلِكَ فَضِيلَةً لِلَّذِي وَقَعَ ذَلِكَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِهِ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ بِذَلِكَ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي قَدْ أَخْبَرَ ﷺ عَلَيْهِ أَنَّهُمْ مِنْ شُهَدَاءِ أُمَّتِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَّا فِي كِتَابِنَا هَذَا.

**وَاحْتُمِلَ أَنْ يَكُونَ عَلَى نَارِ الآخِرَةِ**، فَيَكُونَ ذَلِكَ عُقُوبَةً لِلَّذِي وَقَعَ ذَلِكَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ مِمَّا كَانَ مِنْهُ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ رَدَّ اللَّهُ أَمْرَهُ إِلَى مَا يَرُدُّ إِلَيْهِ أُمُورَ الْمُوَحِّدِينَ مِنْ عِبَادِهِ مِمَّنْ يُدْخِلُهُ النَّارَ، وَلِهَذَا اهْتَمَّ أَصْحَابُ النَّبِيِّﷺ وَرَضِيَ عَنْهُمْ، الَّذِينَ كَانَ خَاطَبَهُمْ بِذَلِكَ الْقَوْلِ حِينَ كَانَ بَعْضُهُمْ يَسْأَلُ عَنْ حَيَاةِ مَنْ سِوَاهُ مِنْهُمْ، وَعَنْ مَوْتِهِ، لِيَعْلَمَ بِمَا يَقِفُ عَلَيْهِ مِنْ حَقِيقَةِ ذَلِكَ سَلامَتَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى، أَوْ وُقُوعَهُ بِهِ، فَلَمَّا كَانَ آخِرَهُمْ مَوْتًا سَمُرَةُ، عُلِمَ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِمَا فِي تِلْكَ الآثَارِ إِلَيْهِ، **كَانَ مَوْتُهُ فِي النَّارِ، لا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**(٢).... – ثم ذكر حديث داود بن المحبر الدال على موته في النار، وقد مرَّ بيانُ وهائه قريبا ثم قال: – فَعَقَلْنَا بِذَلِكَ أَنَّ النَّارَ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِﷺعَنَاهَا فِي الآثَارِ الْمَرْوِيَّةِ عَنْهُ فِيهَا كَانَتْ نِيرَانَ مِنْ الدُّنْيَا، لا مِنْ نِيرَانِ الآخِرَةِ، **فَعَادَ مَا فِي هَذِهِ الآثَارِ مِمَّا عَادَ إِلَى سَمُرَةَ فَضِيلَةً يَسْتَحِقُّهَا فِي الآخِرَةِ**، وَكَانَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى سَمُرَةَ مِثْلَ الَّذِي كَانَ مِنْهُ

---

(١) مشكل الآثار (٤٨٨/١٤).

(٢) يعني: أن موته بهذه الطريقة في الدنيا يرجِّحُ الاحتمال الأول، وأن المراد نار الدنيا لا الآخرة.

فِي أَزْوَاجِهِ مِنْ قَوْلِهِ: « أَسْرَعُكُنَّ بِي لَحَاقًا أَطْوَلُكُنَّ يَدًا»... قَالَتْ: فَكُنَّا تَعْنِي أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ نَتَطَاوَلُ بِأَيْدِينَا عَلَى الْجِدَارِ، فَلَمَّا تُوُفِّيَتْ زَيْنَبُ ابْنَةُ جَحْشٍ، وَكَانَت امْرَأَةً قَصِيرَةً، وَكَانَتْ صَنَاعًا تَصْنَعُ مَا تُخْرِجُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَعَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّهَا كَانَتْ أَطْوَلَنَا يَدًا بِالْخَيْرِ، وَكَانَ ذَلِكَ إِنَّمَا بَانَ لَهُنَّ بَعْدَ مَوْتِهَا.فَمِثْلُ ذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ سَمُرَةَ، إِنَّمَا بَانَ لِلنَّاسِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

**قلت** : ذهب إلى هذا الترجيح العلائي والذهبي والهيثمي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[(١)].

**أما البيهقي** فضَعَّفَ في دلائل النبوة (٦/٤٥٨-٤٦٠) جميعَ الروايات التي أوردها وأبانَ عن بعضِ عِلَلِها ولم يفصِّل، لكنه أوردَ في آخرها مرسلَ ابنِ طاووسٍ وقال: هَذَا مُرْسَلٌ وَهُوَ يُؤَكِّدُ مَا قَبْلَهُ.

وعلى فرضِ ثبوتِ هذه الرواياتِ عندَهأوردَ قول مُحَمَّد بْنِ سِيرِينَ: كَانَ سَمُرَةُ- مَا عَلِمْتُ- عَظِيمَ الْأَمَانَةِ صَدُوقَ الْحَدِيثِ يُحِبُّ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ.ثم قال: بِهَذَا وَبِصُحْبَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺنَرْجُو لَهُ بَعْدَ تَحْقِيقِ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ سَمُرَةَ مَاتَ فِي الْحَرِيقِ فَصَدَقَ بِذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ اللهِ ﷺ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُورَدَ النَّارَ بِذُنُوبِهِ ثُمَّ يَنْجُوَ بِإِيمَانِهِ فَيَخْرُجَ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ- وَاللهِ أَعْلَمُ.

**المبحث الثاني: اتهامه بالكذب على النبي ﷺ**

**وفيه مطلبان :**

**المطلب الأول : دعوى الشيعة أن سمرة كان يكذب على النبي ﷺ**

قال ابنُ ابي الحديد[(٢)]: قال أبو جعفر[(٣)]: وقد رُوِيَ أن معاوية بذل لسمرة

(١) تحقيق منيف الرتبة صـــ(٩٢)، تاريخ الإسلام (٢/ ٥٠٣)، ومجمع الزوائد (٨/٢٩٠).

(٢) شرح نهج البلاغة (٤/٧٣).

(٣) هو أبو جعفر الإسكافي كما في بحار الأنوار (٣٣/٢٣٠)، وينظر تطاول الميلاني على سمرة ﷺ في نفحات الأزهار (٣/٢٤٥).

بن جندب مائة ألف درهم حتى يروي أن هذه الآية نزلت في علي بن أبي طالب ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ . وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيِهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾ [البقرة ٢٠٤ ، ٢٠٥]، وأن الآية الثانية نزلت في ابن ملجم وهي قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ ﴾ فلم يقبل، فبذَلَ له مائتي ألف درهم؛ فلم يقبل، فبذل له ثلاثمائة ألف؛ فلم يقبل فبذل له أربعمائة ألف فقَبِلَ ورَوَى ذلك.

**المطلب الثاني: براءة سمرة ﷺ من تهمة الكذب.**

هذه الحكايةُ التي أوردها ابن أبي الحديد مجرَّدُ دعوى، ولا دليل على ثبوتها، ولم أجد من أسندها بأي إسناد لا صحيح ولا ضعيف، ولم أجد أحدا من أهل السنة ذهب إلى هذا التفسير الباطل، إنما عرف من تفسير الأزارقة الخوارج أصحاب نافع بن الأزرق كما نص عليه غير واحد من أهل السنة، وأنكر أهلُ السنة هذا التفسير، وذكروه في بِدَعِ الأزارِقة، بل وصفوه بأنه من أتم الفضائح والبدع[1].

وشيخُ ابن أبي الحديد في نقل هذه القصة، محمد بن عبد الله الإسكافي (٢٤٠هـ) من أئمة المعتزلة المتشيعين[2]، والعداء مستحكم بين المعتزلة وأهل الحديث، زكَّاه ابنُ أبي الحديد فقال: كان من المتحققين بموالاة علي عليه السلام

(١) التبصير في الدين للإسفراييني ص(٥٩)، مقالات الإسلاميين للأشعري (٩٦/١)، والاعتصام للشاطبي (٧٤١/٢).

(٢) أبو جعفرٍ محمَّد بن عبد الله الإسكافيُّ البغداديُّ، من رؤساء المعتزلة وزُهَّادهم، وإليه تُنسب فرقة «الإسكافية» من المعتزلة، له تصانيف كثيرةٌ منها: «نقض مقالات العثمانية»، و«المقامات» وغيرهما، توفِّي سنة (٢٤٠هـ).
ينظر: تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٥/ ٤١٦)، الفرق بين الفِرق للبغدادي (١٥٥)، لسان الميزان لابن حجر (٥/ ٢٢١).

والمبالغين في تفضيله وإن كان يقول بالتفضيل عامًا شائعًا في البغداديين من أصحابنا كافة إلا أن أبا جعفر أشدهم في ذلك قولا، أخلصهم فيه اعتقاداً[1].

**قلتُ:** ومَنْ كان كذلك فلا يحتجُّ بقوله، لاسيما وأنه يذكُر ما يُقَوِّي مذهبَه.

وقد ذكر هذه القصة كثيرٌ من الشيعة مسلِّمينَ بصحتِّها، دون تساؤلٍ عن إسنادها مما يدل على منهجهم الرديء في قبول الأخبار الباطلة دون تحرٍ لا سيما في خصومهم.

ومذهبُ أهل السنة في عليٍّ رضي الله عنه أنه من أفضل أولياء الله، وأنه أول مَنْ يدخُلُ في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ ﴾ ومعتقدُهم في قاتله أنه خارجيٌّ مُغْتَرٌّ، خَتَم أعمالَه بِشَرٍّ.

قال ابنُ تيمية: فَضْلُ عَلِيٍّ وَوِلَايَتُهُ لِلَّهِ وَعُلُوُّ مَنْزِلَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ مَعْلُومٌ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، مِنْ طُرُقٍ ثَابِتَةٍ أَفَادَتْنَا الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ، لَا يُحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى كَذِبٍ وَلَا إِلَى مَا لَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ[2].

وقال الذهبي: ابنُ مُلْجمٍ عند الروافض أشقَى الخلق في الآخرة، وهو عندنا أَهْل السُّنَّةِ ممّن نرجو له النار، ونجوِّز أن الله يتجاوز عَنْهُ، لَا كما يقولُ الخوارجُ والروافضُ فيه[3].

لكن الرافضةَ قومٌ بُهْتٌ، يكذِّبون كثيرًا من الصحابة، فلا يكاد يسلَمُ مِنْ لسانهم صحابيٌّ[4].

(١) شرح نهج البلاغة (٤٦٧/١).

(٢) منهاج السنة النبوية (٨/ ١٦٥).

(٣) تاريخ الإسلام ت بشار (٢/ ٣٧٤)

(٤) موسوعة الدفاع عن صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، ورد مطاعن الاثني عشرية فيهم (١٥٥٧/٣).

**المبحث الثالث: اتهامه باستحلال بيع الخمر**

**وفيه ثلاثة مطالب:**

**المطلب الأول : ذكر الاختلاف فى تسمية سمرة وذكر اللعن**

قال البخاري (٢٢٢٣): حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللهُ فُلَانًا، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺقَالَ: «**قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ ، فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا**».

قال الحميدي (١٣): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: بَلَغَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنَّ سَمُرَةَ بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللهُ سَمُرَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّرَسُولَ اللهِ ﷺقَالَ: «**لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا** »، يَعْنِي: أَذَابُوهَا.

ذكر المعترض في رسالته ص (٤٩) عدة اعتراضات:

**أولا:** البخاري لم يصرح باسم (سمرة) ! كما في رواية شيخه الحميدي، بل قال إنَّ (فلانا) ! أي أنّه تصرَّف في الرواية، وقام بحَذْفِ اسمِ هذا الصحابي العدل !! وهو سمرةُ بنُ جندُب[1].

**ثانيا:** يقول عمر بن الخطاب –كما في رواية الحميدي (لعن الله اليهود)– في حين أننا لم نقرأ في رواية البخاري كلمة (اللعن) لماذا ؟!! وذلك كي لا يشمل اللعن هذا الصحابي العدل...[2]، كذلك سمرةُ تحايل على حكم الله[3]، فقام

(١) أما إبهام اسم سمرة في رواية البخاري فسيأتي بعد قليل بيان أن البخاري لم يتفرد بهذا، وبيان سبب هذا الإبهام.

(٢) وأما بيان معنى ( قاتل الله فلانا )، فسيأتي بعد قليل بيان أنها لا يراد بها ظاهرها.

(٣) هذا تصيد وتحكُّم فالعاقل يتأنى في فَهْمِ كلامِ أهل العلم، فيحمله على الكلامِ يحتمل أكثر من وجه، وسيأتي بيانه.

ببيع الخمرِ المحَرَّمِ[١]! فتشابَه عملُه بعمَلِ اليهودِ وبذلك يشمَلُه ما يشملُ اليهودَ[٢]. ثم نلاحظُ أن الصحابةَ فيما بينهم يتلاعنون[٣]، ولو لم يكن سمرة مستحقا الله لما لعنه عمر[٤]!وهذا اللعن نستنتِجُ منه أن ليس جميع الصحابة عدولا، بل فيهم مَنْ يستحق اللعن والطرد كما في هذه الرواية[٥].

**المطلب الأول : ذكر الاختلاف في تسمية سمرة وذكر اللعن**

هذا الحديث اختلف فيه على الحميدي فرواه بلفظ **(قاتل الله سمرة)** كلٌّ من بشر بن موسى، وأبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي[٦]، ورواه عن الحميدي بلفظ **(قاتل الله فلانا)** أبو عبد الله البخاري في صحيحه (٢٢٢٣).

وقد اختلِفُ في لفظِه أيضا على سفيانَ بنِ عيينةَ على وجهين: فرواه بلفظ **(قاتل الله سمرة)** الحميديُ، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وعبد الرزاق الصنعاني، ومحمد بن أحمد السلمي، والحسن الزعفراني، وأحمد بن عبدة[٧].

---

(١) وأما بيعه للخمر فسيأتي في المطلب الثالث ما يزيل هذا الإشكال.

(٢) هذا الكلام ينبئ عن جهل بضوابط لعن المعين، فقد يفعل المرء فعلا من أفعال الكفر، ولا نكفره لوجود مانع من موانع التكفير أو اللعن، كالجهل بالحكم، أو الإكراه أو أن يكون متأولا أو يكون في أمر مختلف فيه.
ينظر : ضوابط تكفير المعين للشيخ عبد الله بن عبد العزيز الجبرين.

(٣) لم يثبُت فيما أعلم أنه لعنه بلفظ اللعن أما قوله (قاتل الله فلانا)، سيأتي بيان المراد منه عند العرب.

(٤) منذ متى والشيعةُ يثقون في تصرُّفات عمر بن الخطاب ﷺ، إنما هو الهوى والكيل بمكيالين.

(٥) انظر – غير مأمور – للرد عليه كلامَ ابنِ حزم في آخر الفصل الأول.

(٦) أخرجه في مسند الحميدي (١٣) من طريق بشر، وأخرجه ابن عبد البر في الاستذكار (٣١٩/٢٦) من طريق أبي إسماعيل.

(٧) أخرجه الحميدي (١٣)، وأخرجه مسلم (١٥٨٢) وابن ماجه (٣٣٨٣) من طريق ابن أبي شيبة، وأخرجه مسلم والنسائي في المجتبى (٤٢٦٨) وفي الكبرى (٤٥٦٩، ١١١٠٧) من طريق ابن راهويه، وأخرجه أحمد في مسنده (١٧٢)، وعبد الرزاق في المصنف=

ورواه بلفظ ( **قاتل الله فلانا** ) كلٌّ من الشافعي، وعلي بن المديني، ومحمد بن عبد الرحمن ابْنُ الْمُقْرِئِ، وَمَحْمُودُ بْنُ آدَمَ [1].هكذا رواه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار على وجهين، وقد رواه أيضا روح بن القاسم عن عمرو على الوجهين[2].

**الخلاصة:** لم أجد مَنْ تابع البخاريَّ عن الحميدي في إبهام سمُرة، لكنَّه توبع متابعة قاصرة في هذا الإبهام، تابعه الشافعي وابن المديني وغيرهمافرووهعن ابن عيينة على الإبهام، واختلف على عمرو بن دينار فرواه غير واحد عنه على الإبهام منهم روح بن القاسم واختلف عنه.

ويظهرُ لي أنَّ هذا الإبهام كان مِنْ بابِ الروايةِ بالمعنى التي أجازها جمهور العلماء ما لم تخل بالمعنى، ففعله بعضُ دفعا لما يوهمه ظاهر هذا اللفظ من الطعن في سمرة ﷺ، مع أنه ليس مرادا من عمر ﷺ كما سيأتي بيانه.

**المطلب الثاني : ( بيان المراد بقول عمر: قاتل الله سمرة )**

وأما قولُ عمر ﷺلسَمُرَة ﷺ( قاتل الله سمرة ): فلم يُرِدْ به ظاهره، إنما أراد التشديد عليه كما تقول العرب (تَرِبَتْ يمينُك، أو قاتَلَه الله،أو ثَكِلَتْكَ أمُّك) وقد أطلق النبي ﷺ بعض هذه الألفاظ على بعض أصحابه.

قال زكريا الأنصاري: الظاهرُ أنَّ عمرَ لم يُرِدْ بذلك الدعاءَ، وإنما هي كلمةٌ تقولها العرب عند إرادة الزجر، فقالها عمر تغليظًا على سَمُرَة، بحسب ما فَهِمَه عنه مِنْ أنه باع عَيْنَ الخمر.

---

=(١٠٠٤٦، ١٤٨٥٤)، وأخرجه الدارمي (٢١٥٠) من طريق محمد بن أحمد السلمي، والبيهقي في السنن الكبير (١١١٥٨) من طريق الحسن الزعفراني، وأخرجه البزار (٢٠٧) من طريق أحمد بن عبدة.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦٠) عن ابن المديني، وابن الجارود في المنتقى (٦٢٨) من طريق ابن المقرئ ومحمود بن آدم. وأخرجه البيهقي في السنن الكبير (١٧٤٢٦) من طريق الشافعي وهو في كتاب الأم (٤٤٥/٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٨٢)، لكن لم يذكر لفظه، وأخرجه ابن حبان (٦٢٥٢)، وأبو عوانة (٥٧٩٢).

وقال السفَّاريني: لم يرد الدعاءَ على سمرة بأن يقتله أو يعاديه، وإنما أراد التنفيرَ عن فعلته، والتهويلَ لما ارتكبه مِنْ صَفْقَته، وسبيلُ فَاعَلَ أن يكون بين اثنين في الغالب، وقد تَرِدُ من الواحد؛ كسَافرتُ وطارقتُ النعل ومثل قصة سمرةَ خبرُ السقيفة: قتل الله سعدًا فإنّه صاحب فتنة وشر؛ أي: دفع الله شره.قلت: **بنحوه قال القسطلاني**(١).

**المطلب الثالث : أجوبة أهل العلم عن فعل سمرة ﷺ**

أجاب أهل العلم عن فعل سمرة ﷺ بعد أن استشكلوا فعله؛ فإنَّ سَمُرَةَ منْأفاضل الصَّحَابَة، كيف يخفَى عليه عدمُ جوازِ بيعِ الخمرِ؟وخلاصة أجوبتهم فيما يلي(٢):

**الجواب الأول:** أنه لم يبعها بعينها، وإنما خللها ثم باعها(٣)، وكَانَ عُمَرُ يَعْتَقِدُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُحِلُّهَا كَمَا هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَاعْتَقَدَ سَمُرَةُ الْجَوَازَ كَمَا تَأَوَّلَهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ يَحِلُّ التَّخْلِيلُ وَلَا يَنْحَصِرُ الْحِلُّ فِي تَخْلِيلِهَا بِنَفْسِهَا،قاله الخطابيُّوحكاه القرطبيُّ والكورانيُّ وضعَّفَاه.

**الجواب الثاني:** أن يُحملُ على أنه باعَ العصير ممن يتخذُه خمرًا ظانًّا حلَّ ذلك، وَقد يُسمى الْعصيرُ خمرًا لِأَنَّهُ يؤول إِلَى الْخمر، كَمَا قَالَ عز وَجل: {إِنِّي أَرَانِي أَعصِرُ خَمرًا }، قال القرطبي: ولا يُظَنُّ بسمرة أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها، وإنما باع العصير. واستبعد القرطبي هذا الجواب.

---

(١) منحة الباري للأنصاري (٤/ ٦٢٥)، كشف اللثام شرح عمدة الأحكام (٧/ ٧٤)، وإرشاد الساري (١٠٦/٤).

(٢) ينظر: أعلام الحديث للخطابي (١١٠١/٢)، كشف المشكل لابن الجوزي (٧٧/١)، والمفهم للقرطبي (٤٦٧/٤)، والتوضيح لابن الملقن (٥٥٨/١٤)، وفتح الباري لابن حجر (٤/ ٤١٥)، وإرشاد الساري للقسطلاني (١٠٦/٤)، الكوثر الجاري للكوراني (٤٧١/٤)، اللامع الصبيح للبرماوي (١٦٠/٧). وأول مَنْ ذكَرَ الأجوبة الثلاثة القرطبي وتبعه مَنْ جاء بعده ما بين مؤيد ومعارض.

(٣) يعني: ظانًا حِلَّ ذلك متأولًا، وإلا فلا يخفي عليه ذلك، وكان واليًا على البصرة.

**الجواب الثالث:** أنه أخذها مِنْ أهلِ الكتاب عن قيمةِ الجزية أو أخذَها بغنيمة ونحوِها فباعها منهم معتقدًا جواز ذلك، ذكره ابن الجوزي عن ابن ناصر، وصحَّحه وقال: وَإِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَن يُوَلِّيهم بيعهَا. وقال: قَالَ ابْن عقيل: فهم إِذا باعوها أخذُوا ثمنهَا وَنحن نَأْخُذ مِنْهُم ذَلِك الثّمن عُشْرًا، وَهَذَا الْقدر الْحَائِل بَين الأخذين يُخْرِجُ اسْم الْمَأْخُوذ مِنْهُم عَن اسْم الثمنية، كَمَا قَالَ لبريرة: "هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَة، وَلنَا هَدِيَّة"(١).ورجَّحَه أيضا القرطبيُّ والكورانيُّ. وقال أبو عوانة عقب ح (٥٧٩٣):قال لنا الفريابيُّ القاضي: إنما كان يأخذه سمرة في الجزية، ويبيعه، ليس بأنَّه استحلَّ بيعه.

**الجواب الرابع:** يحتمل أن سمرة عَلِمَ تحريمَها، ولم يعلم تحريمَ بيعِها، ولذلك اقتصرَ عمرُ رضي الله عنه على ذَمِّه دون عقوبتِه، وَهَذَا هُوَ الظَّنُّ بِهِ، ذكرَه الإسماعيلي في مدخله كما في فتح الباري.

**المبحث الرابع : اتهامه بسفك الدماء البريئة**

اعتمد الطاعنون في كثير من اعتداءاتهم على أخبار لا تصح أوردها أهل السنة، كما اعتمدوا كثيرا على الأخبار التي يوردها ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، وهو شيعي معتزلي غال، وقد صرَّح بتشيُّعه واعتزاله عددٌ من أئمة أهل السنة(٢)، وبعض أئمة الشيعة(٣)، ومثلُه لا يُقبَلُ قولُه فيما يقوِّي بِدْعتَه،

---

(١) حكى في فيض الجاري كلام ابن الجوزي بكلام أوضح فقال: كان ينبغي لسمرة أن يوليهم بيعها حتى لا يدخل في محذور وإن أخذ أثمانها منهم لأنه لم يتعاط المحرم قال ويكون شبيهاً بقصة بريرة حيث قال النبيﷺ: (هو عليها صدقة ولنا هدية).

(٢) قال ابن تيمية: كان من فضلاء الشيعة المعتزلة المتفلسفة. وقال ابن كثير: الشِّيعِيُّ الْغَالِي ... وَكَانَ حَظِيًّا عِنْدَ الْوَزِيرِ ابْنِ الْعَلْقَمِيِّ، لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُنَاسَبَةِ وَالْمُقَارَبَةِ وَالْمُشَابَهَةِ فِي التَّشَيُّعِ وَالْأَدَبِ وَالْفَضِيلَةِ. ينظر: درء التعارض لابن تيمية (١٦١/١)، البداية والنهاية لابن كثير (٣٥٤/١٧).

(٣) قال الخوانساري: من أكابر الفضلاء المتتبّعين، وأعاظم النّبلاء المتبحّرين، مواليا لأهل بيت العصمة والطّهارة، وإن كان في زيٍّ أهل السّنّة والجماعة. وقال عنه المجلسي: صرح في مواضع بالتشيع وهو الظن به و بأمثاله، والظاهر من أمثاله الفضلاء أنه =

سواء كان شيعيا أو معتزليًّا، ولو سلَّمْنا جدلا أنَّه منْ أهل السنة كما يدّعِي بعضُ الشيعة؛ فمروياتُه لابد وأن تُعْرَضَ على ميزان النقد الحديثي، وفيما يلي بعض هذه الطعون والجواب عنها.

(١) قال البيهقي في دلائل النبوة (٤٦٠/٦) أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ قَالَ: كُنَّا فِي مَجْلِسِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ فِي أَصْحَابِ الْخَزِّ، فَقَالُوا: مَا فِي الأَرْضِ بُقْعَةٌ نَشِفَتْ مِنَ الدَّمِ مَا نَشِفَتْ هَذِهِ يَعْنُونَ دَارَ الإِمَارَةِ، **قُتِلَ فِيهَا سَبْعُونَ أَلْفًا**، فَجَاءَ يُونُسُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: نَعَمْ مِنْ بَيْنِ قَتِيلٍ وَقَطِيعٍ، قِيلَ لَهُ: وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟، قَالَ: زِيَادٌ وَابْنُ زِيَادٍ وَسَمُرَةُ، قِيلَ: لِمَ؟، قَالَ: كَانَ وَاللَّهِ قَدَرًا لَمْ يَكُنْ عَنْهَا مُرَحَّلٌ.

**قلت: هذا الخبر فيه عامر وهو ابن صالح بن رستم الخزاز، مختلف فيه وليس بالقوي، لخَّصَ ابنُ حجر حاله في التقريب (٣٠٩٥) فقال: «صدوق سيء الحفظ»، ولم أجد من تابع عامرا على هذا الخبر، فلا يعتمد عليه.**

(٢) وسبق قريبا تخريج مرسل ابن طاووس عند البيهقي في دلائل النبوة،وفي آخره: ( فَقَتَلَ سَمُرَةُ بَشَرًا كثيرا).

**قلت: فيه عبد الله بن طاووس بن كيسان اليماني، روايته عن النبي ﷺ معضلة، ولم يدرك أحدا من الصحابة، ذكره ابن حجر في الطبقة السادسة وهم الذين عاصروا صغارالتابعين، فكيف له أن يعرف خبر سمرة إلا بواسطة، والجهالة بالواسطة يضعف الخبر، وإن صَحَّ إسناده إلى مَن أرسله.**

(٣) قال ابن ابي الحديدشرح نهج البلاغة (١٧٩/٣): روى عبد الملك بن حكيم عن الحسن قال: جاء رجل من أهل خراسان إلى البصرة، فترك مالا كان

---

=كان محقا، ولكن كان بحيث لا يمكنه إظهار الحق في دولة الباطل واشتهاره، ففر إلى إظهار هذا المذهب ليمكنه إظهار أفضلية علي عليه السلام على الصحابة. أهـ بتصرف يسير من روضات الجنات للخوانساري (١٩/٥)، روضة المتقين للمجلسي (٣٩٩/٢).

معه في بيت المال، وأخذ براءة ثم دخل المسجد فصلى ركعتين، فأخذه سمرة بن جندب واتهمه برأي الخوارج، فقدَّمه فضربَ عنقه وهو يومئذ على شرطة زياد، فنظروا فيما معه فإذا البراءة بخط بيت المال، فقال أبو بكرة: يا سمرة، أما سمعت الله تعالى يقول: ( قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى) فقال: أخوك أمرني بذلك.

**قلت:لم يذكر إسناده كعادته، فهو منقطع، وعبد الملك بن حكيم مجهول الحال، فلا يعتمد عليه.**

(٤) **وقال أيضا:** روى الأعمش عن أبي صالح قال: قيل لنا قد قدم رجل من أصحاب رسول الله ﷺفأتيناه فإذا هو سمرة بن جندب وإذا عند إحدى رجليه خمر وعند الأخرى ثلج فقلنا ما هذا قالوا به النقرس، وإذا قوم قد أتوه فقالوا: يا سمرة ما تقول لربك غدا تؤتى بالرجل فيقال لك هو من الخوارج فتأمر بقتله ثم تؤتى بآخر فيقال لك ليس الذي قتلته بخارجي ذاك فتى وجدناه ماضيا في حاجته فشبه علينا وإنما الخارجي هذا فتأمر بقتل الثاني فقال سمرة: وأي بأس في ذلك إن كان من أهل الجنة مضى إلى الجنة، وإن كان من أهل النار مضى إلى النار.**قلت: لم يذكر إسناده أيضا، ولم أجده موصولا؛ فهو منقطع، لا تقوم به حجة.**

(٥) قال الطبري في التاريخ (٢٣٧/٥): حدّثني عمر، قال: حدّثني إسحاق بن إدريس، قال: حدّثني محمد بن سليم، قال: سألت أنس بن سيرينَ: هل كان سَمُرة قَتَل أحدًا؟ قال: وهل يُحصَى من قَتَل سَمُرة بن جندب! استخلفَه زيادٌ على البصرة، وأتى الكوفة، فجاء وقد قتل ثمانيةَ آلافٍ من الناس، فقال له: هل تخاف أن تكون قد قتلتَ أحدًا بريئًا؟ قال: لو قتلتُ إليهم مثلهم ما خشيتُ – أو كما قال.

**قلت: هذا إسناد هالك، فيه إسحاق بن إدريس الأسواري، أجمعوا على تركه، واتهم بوضع الحديث، وعمر هو ابن شبة، ومحمد بن سليم هو الراسبي، فيه ضعف، وتعليق التهمة بإسحاق أولى، ينظر: لسان الميزان (٤١/٢).**

(٦) قال الطبري في التاريخ (٥/٢٣٧): حَدَّثَنِي عُمَرُ، حدثني موسى بن إسماعيل، حدثنا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ أَشْعَثَ الْحَدَّانِيِّ، عَنْ أَبِي سَوَّارٍ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: قَتَلَ سَمُرَةُ مِنْ قَوْمِي فِي غَدَاةٍ سَبْعَةً وَأَرْبَعِينَ رَجُلا قَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَ.

**قلت: هذا إسناد حسن نوح بن قيس، لولا أنه رمي بالتشيع كما قال ابن حجر في التقريب (٧٢٠٩) وفيها ما يحتمل الطعن في سمرة ﷺعنه لأنه عمل واليًا في عهد الأمويين فهذه الرواية تتماشى مع هواه في بدعته.**

**ومع ذلك فإن هذا الأثر ليس فيه بيان سبب قتلهم، وعليه فلا يجزم بعدوان سمرة، لاحتمال كونهم من الحرورية، أو غير ذلك.**

(٧) قال الطبري: حَدَّثَنِي عُمَرُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرٍ الصَّدَفِيِّ، عَنْ عَوْفٍ، قَالَ: أَقْبَلَ سَمُرَةُ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ دُورِ بَنِي أَسَدٍ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَعْضِ أَزِقَّتِهِمْ، فَفَجَأَ أَوَائِلَ الْخَيْلِ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَأَوْجَرَهُ الْحَرْبَةَ قَالَ: ثُمَّ مَضَتِ الْخَيْلُ، فَأَتَى عَلَيْهِ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ، وَهُوَ مُتَشَحِّطٌ فِي دَمِهِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: أَصَابَتْهُ أَوَائِلُ خَيْلِ الأَمِيرِ، قَالَ: إِذَا سمعتم بنا قد ركبنا فاتقوا أسنتنا[١].

**قلت: عمر هو ابن شبة، وعلي هو أبو الحسن المدائني، ثقتان، وجعفر هو الضبعي غالب ظني أنه تصحفت نسبته في المطبوع إلى الصدفي، ولم أجد ترجمة لجعفر الصدفي، والضبعي معروف بالرواية عن عوف وهو ابن أبي جميلة**، وعوف اتهمه ابنُ المبارك وابنُ سعد بالتشيع، وزاد بندارٌ فاتهمه بالرَّفْضِ[٢]،أما جعفرُ الضبعي فاتهمه ابن سعد بالتشيع، قال ابن حجر: صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع، وقال في الفتح: في حفظه شيء[٣].

(١) تاريخ الرسل والملوك للطبري (٥/٢٣٧).
(٢) الطبقات الكبرى (٩/٢٥٧)، تاريخ الإسلام (٣/ ٩٤٨).
(٣) الطبقات الكبرى (٩/٢٨٩)، سير أعلام النبلاء (٨/١٩٧)، التقريب (٩٤٢)، وفتح الباري (١٠/٣٤٦).

**قلت:** وهذا الخبر يخدم بدعة التشيع بالطعن في الصحابة لا سيما مَنْ كان عاملا منهم لمعاوية ﷺ.

قال ابن عبد البر: وكان زياد يستخلفه على البصرة ستة أشهر، وعلى الكوفة ستة أشهر، فلما مات زياد استخلفه على البصرة، فأقره معاوية عليها، عاما أو نحوه، ثم عزله، وكان شديدا على الحرورية، وكان إذا أتى بواحد منهم قتله ولم يقله ويقول: شر قتلى تحت أديم السماء، يكفرون المسلمين، ويسفكون الدماء، فالحرورية ومن قاربهم في مذهبهم يطعنون عليه وينالون منه.

قال العلائي في تحقيق منيف الرتبة صـــ(٩٢): وأما قتله الناسف إنما كان يقتل الخوارج المارقين الذي أكفَروا الصحابة وقاتلوا الناس، ولم يكن يقتل أحدًا إذا ظفَر به ﷺ.

قال محمد بن طاهر البرزنجي: عَمِلَ الصحابيُ الجليل سمرة بن جندب أميرًا على البصرة أيام الخليفة الأموي معاويةﷺوكان شديدًا على الخوارج الحرورية الذين خسروا معركتهم أما جيش سيدنا علي في النهروان ولقد أثنى عليه علماء التابعين كالحسن البصري وابن سيرين وغيرهم، أما المبتدعة الحاقدون كالخوارج ومَنْ على شاكلتِهم فقد لفّقُوا أكاذيبَ كثيرةً حول سيرتِه ولم نجد روايةً صحيحةَ السندِ تؤكِّدُ أن سَمُرَةَ سفكَ دماء المسلمين سوى الخوارج الذين أعلنوا الحرب على إمامةِ المسلمين منذ عهد أمير المؤمنين عليٍّ ﷺ[١].

**المبحث الخامس : اتهامه بالتعنت مع النبي ﷺ**

عن وَاصِلٍ مَوْلَى أَبِي عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ يُحَدِّثُ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ: أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ عَضُدٌ مِنْ نَخْلٍ فِي حَائِطِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: وَمَعَ الرَّجُلِ أَهْلُهُ قَالَ: فَكَانَ سَمُرَةُ يَدْخُلُ إِلَى نَخْلِهِ فَيَتَأَذَّى بِهِ وَيَشُقُّ عَلَيْهِ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَبِيعَهُ، فَأَبَى فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُنَاقِلَهُ فَأَبَى، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺفَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ،

(١) صحيح وضعيف تاريخ الطبري (٤/ ٢٣).

فَطَلَبَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺأَنْ يَبِيعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُنَاقِلَهُ فَأَبَى، قَالَ: فَهَبْهُ لَهُ، وَلَكَ كَذَا وَكَذَا، أَمْرًا رَغَّبَهُ فِيهِ فَأَبَى، فَقَالَ: أَنْتَ مُضَارٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺلِلْأَنْصَارِيِّ: اذْهَبْ فَاقْلَعْ نَخْلَهُ[1].

**قلت**: هذا الحديث لا يثبتُ لانقطاعه، فأبو جعفر الباقر محمد بن علي، إمام ثقة، إلا أنه لم يَلْقَ سَمُرَةَ رضي الله عنه[2]، فسمرةُ مات سنة ثمان وخمسين، والباقرُ وُلِدَ سنة ست وخمسين، وقيل: سنة ستين،وأيهما كان الأرجح فهو لم يسمع من سمرة قطعا، ومِنْ أجل هذا ضعَّفَه ابنُ حزم الأندلسي وعبدُ الحق الأشبيلي والذهبيُّ وابن رجب الحنبلي والشوكاني وناصر الدين الألباني وغيرهم.

* *

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب القضاء، باب من القضاء (٣٦٣٦)، والبيهقي في السنن الكبير (٢٥٢/١٢) من طريق واصل به.

(٢) المحلي لابن حزم (٢٩/٩)، الأحكام الوسطى (٣٥٢/٣)، والمهذب في اختصار السنن الكبير، للذَّهَبِيّ (٥/ ٢٢٩٦)، وجامع العلوم والحكم (٢١٨/٢)، وكشف المناهج (٥٥٦/٢)، ونيل الأوطار (٦٧/٦)، وضعيف سنن أبي داود (٣٦٣٦).

## خاتمة البحث

في خاتمة هذا البحث اللطيف نستخلص عدة فوائد:

(١) ما نسب إلى بعض الصحابة من أخطاء لا يخلو من أمور: إما أن تكون افتراءات لا دليل على ثبوتها، فالواجب علينا الاعتماد على الثابت، وإما أن تكون زلات فردية محتملة اقتضتها الطبيعة البشرية فعادت التوبة منها منقبة لصاحبها، وإما أن تكون أمورا وقعت -بلا شك- عن تأويل واجتهاد، فيجبُ علينا إحسانُ الظن بهم، وحملُ الكلام على أحسنِ الوجوه.

(٢) براءة سمرة بن جندب ﷺ من تهمة الكذب على النبي ﷺ،وشهود أئمة السنة بصدقِه وحفظه للحديث.

(٣) ثقة المعاصرين له من الصحابة ابن عباس وعمران بن حصين وأبي بن كعب ﷺ، وثناء عدد من التابعين من أئمة السلف مثل الحسن البصري وابن سيرين ، وتوالي أئمة النقد على مدى القرون قديما وحديثا.

(٤) لا يزول اليقين في عدالة الصحابة الثابت بالقرآن والسنة وإجماع الأمة، بمرويات لا تثبت.

(٥) لم يثبت عن سمرة ﷺ أنه سفك دماء بريئة، وشدته في قتل الخوارج إنما كان ذلك اتباعا لأمر النبي ﷺ، وتبعا لما فعله أمير المؤمنين علي ﷺ.

(٦) ثبت بيعه للخمر، لكن لم يثبت أنه باعه مستحلا له، وما دام الأمر محتملا فلا ينبغي الطعن فيه لا سيما وقد مدحه أئمة الهدى في زمانه، وهم أعلم به.

(٧) لم يثبت أن عمر ﷺ لعن سمرة ﷺ ، وأما قوله (قاتل الله فلانا) فيحمل على معنى الزجر كما عند العرب.

(٨) لم يثبت قول النبي ﷺ (آخركم موتا في النار)، وعلى فرض ثبوته فلا يراد به نار الآخرة.

(٩) أولى ما ورد في موت سمرة ﷺ أن من شدة البرد، وليس سقوطا في النار.

(١٠) لم يثبت أن سمرة ﷺ تعنت مع النبي ﷺ، بل عرف بحبه للإسلام وأهله وجهاده في سبيل الله.

(١١) ظهور منهج الرافضة في الاعتماد على المرويات المنقطعة والباطلة في الطعن في الصحابة وأئمة السنة.

(١٢) من السمات البارزة لعلماء الرافضة وباحثيهم التخلي عن الأمانة والإنصاف ولطف العبارة.

(١٣) من سماتهم أيضا الطعن في أئمة الإسلام والمسارعة إلى تتبع زلاتهم، أو ما يوهِمُ الطعنَ فيهم، وعدم حمل الكلام على أحسن المحامل.

**والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا،،**

## فهرس المصادر


- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة؛ لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور زهير ناصر الناصر، وآخرين، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط١ (١٤١٥هـ).
- أحاديث الصحابي الجليل سمرة بن جندب في الكتب التسعة، دراسة تحليلية، تأليف أحمد عبد الله كسار، ط١، ( ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢) دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ ، لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي ٥٨١هـ، تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.
- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، لشهاب الدين القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ)، الطبعة الأميرية، ط٧، ١٣٢٣هـ.
- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، لابن عبد البر النميري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجبل بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مركز هجر للبحوثنشر دار هجر، ط١، ١٤٢٩، ٢٠٠٨م.
- الاعتصام، لإبراهيم بن موسى بالشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق سليم الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.
- أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، تحقيق محمد بن سعد آل سعود، نشر جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ( ت ٢٠٤هـ) تحقيق رفعت فوزي، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ٢٠٠١ م.
- الأول والثاني من حديث أبي بكر محمد بن العباس البزاز ( مخطوط ) تأليف أبو بكر البزاز ( ت ٣٤٥ هـ) رواية أبي علي الحسن بن أحمد، مصدر المخطوط: برنامج جوامع الكلم.
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، لمحمد باقر المجلسي (ت ١١١٠ هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، ط١، ١٤١٧هـ.
- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (ت: ٢٨٢هـ)، لنور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، نشر مركز خدمة السنة والسيرة النبوية. ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)، تحقيق: حسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

- بيان مشكل الآثار، لأحمد بن محمد الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، حققه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- تاريخ ابن معين (ت: ٢٣٢هـ) رواية عباس الدوري، تحقيق: أحمد سيف، مركز البحث العلمي بمكة، ط١، ١٣٩٩هـ.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، بتحقيق: بشار بن عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- التاريخ الأوسط، للإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، حققه: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت ط٢، ١٣٨٧ هـ.
- التاريخ الكبير المعروف بـ: (تاريخ ابن أبي خيثمة) أحمد بن زهير ابن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- التاريخ الكبير، للإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، عناية: محمد عبد المعيد خان، دار الفكر، مصورة من الطبعة الهندية.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ.
- التاريخ لخليفة بن خياط (ت: ٢٤٠هـ)، تحقيق: أكرم العمري، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لطاهر بن محمد الإسفراييني(ت ٤٧١هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، نشر عالم الكتب، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- تحرير تقريب التهذيب، لبشار عواد وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج المزي (٧٤٢هـ)، بتحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٩م.
- تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـــ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـــ.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـــ، ١٩٩٦م.
- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، بدون تاريخ نشر.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجّاج المزّي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لعمر بن علي ابن الملقن، حققه: خالد الرباط، وجمعة فتحي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط١، ١٤٢٩هـ.
- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لزين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا الحنفي (ت ٨٧٩هـــ)تحقيق شادي آل نعمان، نشر مركز النعمان صنعاء، ط١، ١٤٣٢ هـــ - ٢٠١١ م.

- الثّقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
- جامع التحصيل، لصلاح الدين العلائي أبي سعيد خليل بن كيكلدي (٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف، إحياء التراث بالجمهورية العراقية، ط١، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- صحيح البخاري= الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ))، تحقيق ونشر مركز التأصيل، ط١ ، ١٤٣٣هـ.
- جامع العلوم والحِكَم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكَلِم، للإمام زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- الجامع الكبير لأبي عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٧٣هـ.
- جزء فيه أحاديث الحسن بن موسى الأشيب، (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق خالد بن قاسم الردادي، دار علوم الحديث، الفجيرة، ط١، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠م.
- جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب لأبي إسحاق الحويني، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- درء تعارض العقل والنقل،لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- دراسة مرويات سمرة بن جندب الفزاري في مسند أحمد ترتيب وتحقيق وتخريج، إعداد عبد العزيز الرحماني، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز، سنة ١٤٠٠هـ.

- دلائل النبوة، لأبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨ﻫ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥ﻫ.
- دلائل النبوة،لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هــ)، حققهمحمد رواس، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٤٠٦ هــ - ١٩٨٦م.
- ديوان الضعفاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، حققه: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٢.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، تأليف محمد باقر الموسوي الخوانساري، المطبعة الحيدرية طهران، ١٣٩٠هــ.
- روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه للصدوق، لمحمد تقي المجلسي، دار الكتب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٨م.
- السنن (المعروف بالسنن الكبرى) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت ٣٠٣ هــ)، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، نشر دار التأصيل ط١، ١٤٣٣هــ - ٢٠١٢ م.
- السنن، لأبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥ﻫ)، تعليق: عزت عبيد الدعاس، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٨ﻫ.
- السّنن، لأبي عبد الله لابن ماجه القزويني (ت: ٢٧٣ﻫ)، تحقيق: بشار عواد، دار الجيل بيروت، ط١، ١٤١٨ﻫ.
- السنن، للإمام عبد الله الدارمي (ت: ٢٥٥ﻫ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني ، ط١، ١٤٢١ﻫ.
- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨ﻫ)، تحقيق: شعيب الأناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٢ﻫ.
- شرح نهج البلاغة، عبد الحميد ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هــ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، ط٢، ١٤١٦هــ ١٩٩٦م.

- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق ونشر مركز التأصيل، ط١ ، ١٤٣٥هـ.
- صحيح وضعيف تاريخ الطبري،تعليق محمد البرزنجي، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢٨ هـ
- ضعيف سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ.
- ضوابط تكفير المعين، تأليف عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ط٣، الرياض، ١٤٢٥هـ بدون ناشر.
- الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد الهاشمي (ت ٢٣٠هـ)، حققه: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢١هـ.
- علل الحديث لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق مجموعة تحت إشراف سعد آل حميد، مطبعة الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ.
- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، لأبي إسحاق حجازي محمد الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق نظر الفريابي، دار طيبة، ط١، ١٤٢٦هـ.
- الفرائد على مجمع الزوائد «ترجمة الرواة الذين لم يعرفهم الحافظ الهيثمي»، لخليل بن محمد العربي، دار الإمام البخاري، قطر، ط١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لعبد القاهر بن طاهر الإسفراييني، (ت ٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة جدة، ط١، ١٤١٣هـ.
- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، شمس الدين السفاريني (ت ١١٨٨ هـ)، تحقيق نور الدين طالب، نشر دار النوادر – سوريا، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لأبي الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، علي حسين البواب، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ.
- كَشْفُ المنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ في تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ المَصَابِيحِ،لمحمد بن إبراهيم المُنَاوِي، (ت ٨٠٣هـ)، تحقيق مُحمَّد إِسْحَاق مُحَمَّد إبْرَاهِيم، الدار العربية، بيروت، ط١، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
- الكنى والأسماء، للدولابي (ت: ٣١١هـ)، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، لأحمد بن إسماعيل الكوراني ت ٨٩٣ هـ، تحقيق أحمد عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البِرْماوي الشافعي (ت ٨٣١ هـ)، تحقيق بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.

- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية
- المجتبى (المعروف بالسنن الصغرى)،لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، نشر دار التأصيل ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدِّين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- المحلى بالآثار، لابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، تصحيح: محمد خليل هراس، مطبعة الإمام، مصر، بدون تاريخ.
- مختار الصحاح، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق يوسف الشيخ، المكتبة العصرية بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المدخل إلى علم السنن، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار اليسر ، القاهرة، ط١، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٧ م.
- مرويات الحميدي أربكت البخاري، محمد جواد خليل (معاصر)، ط١/١٤٢٥هـ بدون دار نشر.
- المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم، تصنيف أبي عَوانة يَعقُوب بن إسحَاق الإسفرَاييniّ، (ت ٣١٦ هـ) تحقيق فَرِيق مِن البَاحِثِين، نشر الجَامِعَة الإسلاميَّة، ط١، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.
- المسند لأبي بكر الحميدي (ت ٢١٩هـ)، تحقيق حسين سليم ، دار السقا، دمشق، ط١، ١٩٩٦ م.
- المسند، لأبي بكر البزَّار (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ
- المسند، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وآخر، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

- المسند، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني(ت ٢٤١ هـ )، تحقيق مكتب البحوث بجمعية المكنز الإسلامي، دار المنهاج، ط١، ١٤٣٢ هـ.
- المصنف، لعبد الرزّاق الصنعاني (ت ٢١١ه)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي بكراتشي، باكستان، ط١، ١٣٩٢ه، ١٩٧٢م.
- معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ت ٣١٧ه، تحقيق: محمد الأمين بن محمد محمود الجكني، ط١، ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م، دار البيان، الكويت.
- المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ه) حقَّقه حمدي عبد المجيد السّلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- معرفة الصحابة، لأبي عبد الله ابن منده (ت: ٣٩٥ه)، تحقيق: عامر حسن، مطبوعات جامعة الإمارات، ط١، ١٤٢٦ه.
- معرفة النسخ والصحف الحديثية، تأليف بكر أبو زيد، دار الراية بالرياض، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م
- المفهم لما أشكل من تخليص كتاب مسلم، لأحمد بن عمر القرطبي، محيي الدين مستو، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٧ه.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق نعيم زرزور، نشر المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- منحة الباري بشرح صحيح البخاري، لزكريا الأنصاري، (ت ٩٢٦ هـ)، تحقيق سليمان العازمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية،لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦ هـ.

- المهذب اختصار السنن الكبير للبيهقي، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: ياسر إبراهيم محمد، دار الوطن ط١، ١٤٢٢هـ.
- موسوعة الدفاع عن صحابة رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، ورد مطاعن الاثني عشرية فيهم، لعبد القادر بن محمد عطا صوفي، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٦م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم الشيخ الحويني، لأبي عمرو الوكيل، دار المحدثين بالقاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، للعلم السيد حامد اللكهنوي، تأليف علي الحسيني الميلاني، دار المؤرخ العربي، ط١، ١٩٩٥م.
- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت:) ١٢٥٠هـ، دار ابن الجوزي، تحقيق محمد صبحي حلاق، ط١، ١٤٢٧هـ.


* * *